تقـريـر

مكاسب متبادلة

لماذا تعزز القاهرة جهود الوساطة في أزمة الملف النووي الإيراني؟

16-9-2025

إعداد

علي عاطف

وحدة الدراسات الإيرانية والتركية ومنطقة القوقاز بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمكنت مصر يوم 9 سبتمبر 2025 من إبرام اتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستئناف التعاون بين الطرفين بعد توقفه إثر إعلان طهران ذلك رسميًا يوم 25 يونيو الماضي بعد يوم واحد من انتهاء حرب الاثني عشر يومًا مع إسرائيل. وانعقد الاتفاق مع ختام زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، والأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل جروسي، إلى القاهرة ولقائهم مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، ووزير الخارجية بدر عبد العاطي.

ويكتسب هذا الاتفاق أهمية كبيرة، عند النظر إلى التطورات الأخيرة ذات الصلة بأزمة البرنامج النووي الإيراني مع بدء الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا) تفعيل ما تُعرف بـ «آلية الزناد» التي يمكن أن تعود بموجبها جميعُ العقوبات الأممية مرة أخرى على الجمهورية الإسلامية، واستعداد إسرائيل على ما يبدو لشن هجمات عسكرية جديدة ضد إيران، مع استمرار الأزمة النووية وعدم استئناف المحادثات النووية من جديد حتى الآن.

وجاء الاتفاق الإيراني الأممي في الواقع في سياق جهود مصر الدءوبة منذ أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق نووي، ثم استئناف هذه المفاوضات النووية مرة أخرى عقب الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأخيرة.

وفي ضوء ذلك، نتطرق فيما يلي إلى طبيعة الدور المصري الوسيط في أزمة البرنامج النووي الإيراني، من حيث مسار هذا الدور وأهدافه.

أولًا:

تطور جهود الوساطة المصرية

لم تشرع مصر في إطلاق جهود الوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني خلال الأشهر الأخيرة التي تلت انتهاء الحرب الإيرانية الإسرائيلية فحسب، بل يعود ذلك إلى الأيام الأولى لانعقاد جولات المفاوضات النووية الخمس بين إيران والولايات المتحدة التي جرت خلال الفترة (12 أبريل - 23 مايو 2025). فقد دعت مصر منذ اللحظة الأولى إلى سلك السُبُل الدبلوماسية لحل هذه الأزمة عن طريق التواصل مع مختلف الأطراف الإيرانية والأوروبية والأمريكية.

وتبلور ذلك التواصل في الزيارات والاتصالات الهاتفية مع هذه الدول والتي قادها الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية بدر عبد العاطي خلال 5 أشهر متواصلة من المشاورات الإقليمية والدولية التي شملت أيضًا سلطنة عُمان.

وتمثلت هذه الجهود المصرية خلال الأشهر الماضية -ولا تزال- فيما يلي:

- في اليوم التالي لانعقاد أولى جولات المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة العُمانية مسقط، أعلن وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، يوم 13 أبريل 2025 عن ترحيب القاهرة بالمفاوضات غير المباشرة بين طهران وواشنطن، وأعرب عن أمله في أن تقود هذه الجولة إلى النتائج المرجوة. وأطلع الوزيرُ الإيراني عبد العاطي على مستجدات المحادثات آنذاك مع الولايات المتحدة وقدّم الشكر إلى مصر على «موقفها الداعم».

- عقب انتهاء الجولة الثالثة من المحادثات النووية الإيرانية الأمريكية في مسقط يوم 26 أبريل 2025، وبعد أسبوع واحد من انعقاد الجولة الثانية في 19 من الشهر نفسه في العاصمة الإيطالية روما، ناقش وزير الخارجية المصري مع نظيره الإيراني مستجدات المفاوضات النووية؛ حيث أطلع عراقجي عبد العاطي على تلك التطورات.

- التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة يوم 2 يونيو 2025 مع وزير الخارجية الإيراني عراقجي؛ حيث ناقشا عددًا من الملفات والتطورات الإقليمية، وسعى الجانبان لتركيز المشاورات على خفض التصعيد الإقليمي آنذاك.

- وفي الزيارة نفسها، التقى عراقجي مع وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، وأفاد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن النقاش الثنائي تطرق إلى «عملية المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة». وأعلن عبد العاطي في تلك النقاشات عن رفض القاهرة للتهديدات العسكرية ضد إيران، مؤكدًا على ضرورة إحلال الأمن في المنطقة. كما طالب عبد العاطي بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.

- وفي اليوم نفسه أيضًا (2 يونيو 2025)، التقى بدر عبد العاطي مع عراقجي والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل جروسي، في القاهرة؛ حيث تم التطرق إلى سُبُل تعزيز التعاون بشكل أكبر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشاد جروسي آنذاك بدور مصر في هذا الملف الذي رآه «بناءً في دعم الحلول السلمية والدبلوماسية للتحديات الإقليمية».

- أكد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، في محادثة هاتفية مع نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، يوم 5 يونيو 2025 استعداد بلاده لتعزيز العلاقات مع مصر على مختلف الأصعدة، معربًا عن أمله في عقد لقاء ثنائي مع الرئيس السيسي في طهران قريبًا.

- جمع لقاء ثلاثي في العاصمة النرويجية أوسلو يوم 11 يونيو 2025 كلًا من وزير الخارجية المصري ونظيره الإيراني والعُماني، بدر البوسعيدي، على هامش أعمال منتدى أوسلو الـ22. وقد تطرق الاجتماع الثلاثي إلى مستجدات الملف النووي والمحادثات ذات الصلة؛ حيث أعرب عبد العاطي عن دعم القاهرة للمسار الدبلوماسي التفاوضي بين طهران وواشنطن، وأهمية نبذ العنف.

- أدانت مصر يوم 13 يونيو 2025 الهجمات الإسرائيلية على إيران، والتي جاءت قبل أيام من الجولة السادسة المرتقبة آنذاك من المحادثات النووية بين طهران وواشنطن؛ حيث كان مقررًا لها يوم 15 يونيو من العام نفسه في مسقط. وأكدت مصر أن اللجوء إلى القوة لن يحل الأزمة، بل سوف يزيد من «تأجيجها» ويرفع احتمالات اندلاع «صراع إقليمي أوسع».

- التقى وزير الخارجية المصري مع عراقجي في أسطنبول بتركيا يوم 22 يونيو 2025 على هامش اجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وأثنى عراقجي على «المواقف والرسائل الحاسمة والحكيمة للحكومة المصرية» وشيخ الأزهر، أحمد الطيب، كما أكد عبد العاطي على رفض الهجمات الإسرائيلية واستخدام القوة ومواصلة المشاورات الدولية والإقليمية لمنع تصعيد التوتر في المنطقة.

- أدان الرئيس عبد الفتاح السيسي في محادثة هاتفية له مع نظيره الإيراني بزشكيان يوم 22 يونيو 2025 الهجمات الإسرائيلية على إيران، قائلًا «نتشاور مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الولايات المتحدة لتهدئة التوترات ووقف الحرب، ونؤكد على ضرورة فتح المجال للمشاورات الدبلوماسية». وشدد الرئيس المصري على أن مصر تؤكد على ضرورة حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الطرق الدبلوماسية والفنية وأن الحلول العسكرية لن تقود إلا إلى مزيد من التوترات.

- أجرى وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، يوم 6 أغسطس 2025 اتصالين هاتفيين منفصلين مع كلٍ من عراقجي والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية جروسي؛ حيث كان الهدف الرئيس من ذلك هو تعزيز فرص استئناف المحادثات النووية لحل الأزمة النووية الإيرانية.

- أعاد عبد العاطي الاتصالين نفسيهما يوم 13 أغسطس الماضي مع عراقجي وجروسي؛ حيث شدد آنذاك على هدف «استئناف التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وهو ما كان في الواقع تمهيدًا للتوصل إلى الاتفاق الذي انعقد في القاهرة يوم 9 سبتمبر الجاري.

- ناقش عبد العاطي يوم 24 أغسطس 2025 مع نظيره الألماني، يوهان فاديفول، مسار المفاوضات النووية الإيرانية وسُبُل حلحلة تلك الأزمة، وهو ما جاء قبل 4 أيام من تفعيل دول «الترويكا» الأوروبية «آلية الزناد» عبر الخطاب الذي تم إرساله إلى مجلس الأمن الدولي. وأكد عبد العاطي على أهمية مواصلة العمل الدبلوماسي مع في أزمة البرنامج النووي الإيراني، مشددًا على أن ذلك «يضمن تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي».

- وقبل يوم واحد من زيارته القاهرة، بحث عبد العاطي مع وزير الخارجية الإيراني مسألة استئناف المفاوضات النووية مع الغرب مرة أخرى، ومنع التصعيد تبعًا لذلك.

وقد تُوجت هذه الجهود المصرية للوساطة حتى الآن بإبرام إيران والوكالة الدولية اتفاقًا يوم 9 سبتمبر 2025 لعودة التعاون بينهما بعد تعليقه من جانب إيران في وقت سابق.

ثانياً:

أهداف القاهرة من وراء الوساطة النووية

انطلاقًا من دورها السياسي الإقليمي، تهدف القاهرة من وراء تدشين ومواصلة جهود الوساطة في الملف النووي الإيراني إلى ما يلي:

1 – دعم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط عبر التوصل لاتفاق نووي:

تهدف القاهرة بشكل رئيس من وراء دعم وإطلاق عملية الوساطة النووية بين إيران والغرب –ومن بينهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية– إلى تعزيز الاستقرار الأمني والعسكري في منطقة الشرق الأوسط ككلٍ. فقد أكد المسئولون المصريون، وعلى رأسهم الرئيس عبد الفتاح السيسي، في أكثر من مناسبة على هذا الهدف؛ ذلك لأن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والغرب، عبر عودة المحادثات النووية مجددًا، سوف يقود إلى تهدئة إقليمية عبر خفض التوترات بين طهران وإسرائيل من جانب وطهران والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جانب آخر.

وقد تقود مثلُ هذه التهدئة على الأرجح –في أحد أوجهها وزواياها الإقليمية– إلى خفض التوترات في البحار الإقليمية في المنطقة، والتي تنامت خلال الأشهر الماضية من خلال الهجمات التي يشنها الوكيل الإيراني في اليمن «الحوثيون». إذ أن هجمات «الحوثيين» في البحر الأحمر قد أثرت على حركة الملاحة في قناة السويس المصرية؛ مما قاد إلى تراجع إيرادات القناة بمليارات الدولارات منذ بدء الهجمات في جنوب البحر الأحمر في نوفمبر 2023.

وعلى سبيل المثال، أوضحت الحكومة المصرية في أواخر أغسطس 2025 أن قناة السويس واجهت خسائر تُقدر بحوالي 3 مليارات دولار خلال العام المالي (2024 – 2025) بسبب تراجع حركة مرور السفن العابرة نتيجة لهجمات «الحوثيين» في البحر الأحمر. وأوضحت وزارة المالية المصرية أن إيرادات القناة انخفضت إلى 4.2 مليار دولار بعدما سجلت 7.2 مليار دولار في العام الماضي.

وعليه، فإن أحد الأسباب الرئيسية لجهود الوساطة المصرية هي خفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، والتي تندرج فيما بينها منطقة الملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر.

2 – تعزيز جهود إيجاد شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية:

ترمي القاهرة أيضًا وبشكل رئيس من وراء جهود الوساطة إلى دعم وتعزيز منظومة عدم الانتشار النووي في العالم والشرق الأوسط. فعلى الرغم من تأكيد المسئولين المصريين على حق الدول المختلفة الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة الذرية بشكل سلمي، فإن القاهرة تؤكد ضرورة خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى سبيل المثال، أكد الرئيس السيسي للأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية جروسي خلال زيارته الأخيرة لمصر في سبتمبر الجاري على «موقف مصر الثابت في دعم جهود نزع السلاح النووي وتعزيز منظومة عدم الانتشار، انطلاقًا من حرصها على ترسيخ السلم والأمن الدوليين وتحقيق هداف إخلاء العالم من الأسلحة النووية». كما شدد الرئيس أيضًا «أهمية مواصلة العمل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، بما يصون مقدرات الشعوب من آثار هذه الأسلحة المدمرة».

كما أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانًا يوم 13 سبتمبر 2025 جددت فيه دعوتها إلى لـ «تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووي، وخاصة في الشرق الأوسط، وصولًا إلى انضمام دول المنطقة كافة دون استثناء إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال اتفاقات الضمانات الشاملة، وبما يضمن الشفافية وعدم تبني معايير مزدوجة في التعامل مع البرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط ويحول دون تزايد التوتر الإقليمي»، حسبما ورد في البيان الذي تزامن مع الاستعدادات الجارية لانعقاد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة (15 – 19) سبتمبر 2025.

3 – تركيز الجهود على القضية الفلسطينية بدلًا من اندثارها مع توسع الصراع الإقليمي:

ترغب القاهرة من وراء السعي لحل الأزمة النووية الإيرانية وعدم توسع نطاقات الصراع في الشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية في تركيز الجهود على حل الأزمة الفلسطينية، خاصة وأن تنامي التوترات الإقليمية والدولية بشأن أزمة الملف النووي الإيراني قد تزامن مع سعي إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية عبر السيطرة على كامل قطاع غزة وأجزاء واسعة من الضفة الغربية وتهجير ما تبقى من الفلسطينيين إلى دول الجوار أو دول بعيدة عن المنطقة.

إذ أن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والقوى الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا يوف يفتح المجال واسعًا لتركيز الجهود على القضية الفلسطينية وتكثيف جهود عدم تصفيتها من جانب دول الإقليم والعالم. وعليه، فإن اتفاقًا نوويًا تعقبه تهدئة إقليمية قد يعني في نهاية المطاف حلًا للأزمة الفلسطينية وتأسيسًا لدولة فلسطينية على حدود يونيو 1967.

ثالثاً:

النتائج المتوقعة لاتفاق القاهرة

من الجدير في هذا الإطار الإشارة إلى أن اتفاق القاهرة الأخير بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يصب في صالح الأهداف المصرية من وراء الانخراط بشكل عام في جهود الوساطة في هذا الملف؛ حيث من المتوقع أن يعمل ذلك الاتفاق على تحقيق ما يلي:

1 – استئناف المفاوضات النووية بين إيران والغرب:

من المرجح بشكل كبير أن يقود اتفاق القاهرة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي جرى في 9 سبتمبر 2025 إلى استئناف المفاوضات النووية في وقت قريب ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق نووي يضع تسوية دبلوماسية واضحة لأزمة البرنامج النووي الإيراني. حيث يُعد هذا الاتفاق تمهيدًا لعودة هذه المحادثات.

2 – منع عودة العقوبات الأممية على إيران بعد تفعيل «آلية الزناد»:

تُعد هذه من أبرز النتائج المتوقعة لإبرام اتفاق بين إيران والوكالة الدولية في القاهرة؛ ذلك لأن هذا الاتفاق يعني عودة إيران إلى التزاماتها الواردة في الاتفاق النووي لعام 2015، وهو ما سيقود إلى عدم فرض مجلس الأمن الدولي عقوباته الأممية على إيران مرة أخرى بعد تفعيل دول «الترويكا» الأوروبية «آلية الزناد» ضد إيران في أغسطس الماضي. ويُعد هذا مكسبًا كبيرًا لإيران؛ لأن عودة تلك العقوبات كانت ستوجه ضربة قاصمة للاقتصاد الإيراني الذي يعاني بالأساس من عقوبات جمّة وأزمات متتالية.

3 - تخفيض التوتر في منطقة الشرق الأوسط:

يُعد هذا نتيجة لما سبق؛ حيث إن عودة المفاوضات النووية في حد ذاتها سوف يقود إلى نوعٍ من التهدئة بين إيران والولايات المتحدة من جانب وطهران وتل أبيب من جانب آخر، علاوة على عدم التصعيد بين الجمهورية الإسلامية والدول الأوروبية. كما أنه لو تم التوصل إلى اتفاق نووي، فإن منحنى التهدئة سوف يتصاعد بقوة في الإقليم، وهو ما سينعكس إجمالًا في تعزيز أمن مختلف دول الشرق الأوسط.

4 - تعزيز العلاقات بشكل أكبر بين القاهرة وطهران:

من المتوقع أن يؤدي اتفاق القاهرة إلى تعزيز العلاقات بشكل أكبر بين مصر وإيران، خاصة مع الثقة المتبادلة بين الطرفين وفي الوقت الذي تسعى فيه طهران بالأساس إلى تقوية العلاقات مع القاهرة. ومع ذلك، يُتوقع أن تتخذ مصر مسار «التقارب الحذر» في العلاقات مع إيران خلال الفترة المقبلة.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية